

CE/93/3(a)
Madrid, 23 May 2012
Original: English

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والتسعين
مدريد، إسبانيا، ١٣-١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢
البند (٣) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام

(أ) إتجاهات السياحة الحالية وأولويات منظمة السياحة العالمية

مقدمة

(١) يلخص هذا التقرير المسائل الرئيسية ذات الصلة بالتطورات الأخيرة في قطاع السياحة، فضلاً عن الأنشطة التي قامت بها المنظمة منذ التقرير الأخير الصادر عن الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي. وبما أن هذا التقرير أعد في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، فسوف يتم تحييته شفويًا بما استجد من معلومات، وذلك خلال مناقشة البنود ذات الصلة أثناء انعقاد الدورة الثالثة والتسعين للمجلس.

(٢) يتناول هذا التقرير الم الموضوعات الآتية باختصار:

- أولاً - مستجدات السياحة الدولية في ٢٠١١ وآفاق ٢٠١٢؛
- ثانياً - إدراج السياحة على جدول الأعمال العالمي؛
- ثالثاً - تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠١١-٢٠١٠ والفترة ٢٠١٣-٢٠١٢؛
- رابعاً - المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي؛
- خامساً - الخطة المقترحة لتنفيذ الكتاب الأبيض.

هذا، ولقد وضع بعض المواضيع المذكورة أعلاه تقارير مخصصة تقدم إلى الدورة الثالثة والتسعين للمجلس التنفيذي.

أولاً - مستجدات السياحة الدولية في ٢٠١١ وآفاق ٢٠١٢

(٣) لمحّة عامة عن سنة ٢٠١١: حقق تواجد السياح الدوليين نمواً بنسبة ٤,٤ في المئة، في ٢٠١١، ليبلغ ما مجموعه ٩٨٠ مليون، مقارنة بـ ٩٣٩ مليون في ٢٠١٠. وفي سنة اتسمت برکود الإنبعاث الاقتصادي العالمي، وتغيرات سياسية كبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبکوارث طبيعية مثل الزلزال الرهيب والتسونامي اللذين ضربا اليابان، جاءت النتائج الإجمالية لتجاوز بوضوح ما كان متوقعاً. وخلافاً للسنوات الماضية، كان النمو أعلى بقليل في الاقتصادات المتقدمة (٧,٤ في المئة) مما كان في الاقتصادات الناشئة (١,٤ في المئة)، عموماً بسبب النتائج القوية التي سجلتها أوروبا والتراجع الذي شهدته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٤) بحسب الإقليم، آسيا (١,٦ في المئة) وأوروبا (٥,٨+ في المئة) كانوا الإقليمين اللذين حققاً أداءً أفضل في ٢٠١١، وبحسب الإقليم الفرعي، جاء جنوب شرق آسيا (٤,١٠ في المئة) وجنوب أمريكا (١,١٠ في المئة) في صدارة الترتيب.



الرجاء إعادة استعمال الغرفة

منظمة السياحة العالمية - وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة

وشهدت القارة الأمريكية (+٤ في المئة) زيادة قدرها ٦ ملايين وافد، بلغ المجموع ١٥٦ مليون، واستقرت أفريقيا (+٢٠٪ في المئة) عند ٥٠ مليون وافد دولي، علماً أن مكاسب المقاصد الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (+٦٪ في المئة) قابلتها خسائر بنسبة -٩٪ في المئة في شمال أفريقيا. وشهد الشرق الأوسط تراجع الوافد بنسبة ٤٪ في المئة.

(٥) البيانات الأولية حول إيرادات ونفقات السياحة الدولية لم تكتمل بعد في هذا الوقت المبكر من السنة، لكن يبدو أنها تؤكد أن نمو الإيرادات واكب نمو التوافد.

(٦) آفاق ٢٠١٢ – التوافد السياحي الدولي سوف يبلغ المليار: تتوقع منظمة السياحة العالمية للسياحة الدولية أن تواصل نموها في ٢٠١٢، وإن كان بمعدل أبطأ. ويتوقع للتوافد أن يزيد بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ في المئة، ليبلغ رقم المليار التاريخي، بحلول كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢. ويتوقع للإقتصادات الناشئة أن تستعيد الصدارة في النمو القوي في آسيا/المحيط الهادئ، وفي أفريقيا (٤٪ و ٦٪ في المئة)، تعقبهما القارة الأمريكية وأوروبا (٢٪ و ٤٪ في المئة). كما يتوقع للشرق الأوسط أن يسترجع بعض الخسائر التي تكبدتها في ٢٠١١. وبما أن إيرادات السياحة الدولية تتحو نحو التأثير أكثر في فترات التأزم الاقتصادي، يتوقع للإيرادات أن تختلف بعض الشيء عن التوافد في ٢٠١٢.

(٧) وبما أن هذه الوثيقة قد أعدت في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، فسوف يتم تحديث هذه المعلومات شفوياً أثناء انعقاد الدورة الثالثة والتسعين للمجلس.

ثانياً - إدراج السياحة على جدول الأعمال العالمي

(٨) في إطار تحقيق هدف إعلاء مرتبة السياحة كأولوية على جدول الأعمال العالمي، أحرزت حملة "الزعماء العالميين من أجل السياحة" ("الكتاب الذهبي") تقدماً كبيراً في ٢٠١١ و ٢٠١٢. هذه الحملة هي مبادرة مشتركة بين منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسفر والسياحة. وهي تتمثل بتقديم كتاب مفتوح إلى رؤساء الدول والحكومات في كل العالم، تلتقط بواسطتها منهم الإعتراف بأهمية السياحة في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة. ولقد انضم إلى هذه الحملة ٤٥ زعيماً، منذ ٢٨ شباط/فبراير، ٢٠١١، حين تلقى رئيس المكسيك، فيليبي كالدирتون، أول كتاب مفتوح، وحتى نهاية ١٢ آذار/مارس، ٢٠١٢، كل من: المكسيك، جنوب أفريقيا، كازاخستان، هنغاريا، بوركينا فاسو، إندونيسيا، كينيا، موزنبيق، أرمينيا، رومانيا، الصين، كرواتيا، إيرلندا، جمهورية كوريا، مالطا، كولومبيا، فرنسا، أذربيجان، بروني دار السلام، غامبيا، صربيا، الفيليبين، سينيال، تونس، واليونان.

(٩) وفي هذا الإطار أيضاً، تواصل المنظمة دعمها لمبادرة وزراء سياحة مجموعة العشرين (T-20)، التي تضم وزراء سياحة الإقتصادات العالمية العشرين الكبار. وسوف يعقد الاجتماع الوزاري الرابع – الذي يدرج للمرة الأولى رسميًا على جدول اجتماعات مجموعة العشرين – في المكسيك ١٥-١٦ أيار/مايو، ٢٠١٢، وهو سوف يركز على السياحة كبديل لإيجاد فرص العمل. وسوف يبحث الاجتماع بصورة خاصة كيف يمكن تسهيل تأشيرات الدخول أن يكون بمثابة عامل لتحفيز الطلب وإيجاد فرص العمل.

(١٠) ولقد تم تحديد تسهيل السفر، والضرائب، وحماية المستهلك كقضايا سياسات أساسية ينبغي التطرق إليها في ٢٠١٢:

(أ) تسهيل السفر: بما أن المقاصد في كل العالم تسعى نحو تحفيز الطلب على السفر في ظل ظروف اقتصادية صعبة، تعمل منظمة السياحة العالمية مع عدة هيئات في قطاع السياحة ومع عدد من الحكومات من أجل التقدم في مسألة تسهيل إصدار تأشيرات الدخول، وهو مجال لم يحرز فيه تقدم كبير بعد، على الرغم من الخطوات الكبرى التي تم اتخاذها. وتقوم الأمانة بتوعية البلدان بأهمية الإفادة إلى أقصى حد من التكنولوجيا الجديدة في تحسين ظروف تقديم طلبات التأشيرات وإجراءات الحصول عليها، فضلاً عن توقيت إصدارها، فتنصح البلدان بتحليل ما لتسهيل السفر من أثر محتمل على تعزيز اقتصاداتها السياحية.

(ب) الضرائب: النزعة الأخيرة لفرض ضرائب جديدة / أو موجودة على السفر والسياحة لا يزال يمثل نكسة كبيرة للقطاع. ولقد عملت الأمانة على التوعية بأهمية هذا الموضوع في عدة محافظ دولية، وهي تنسق مع هيئات في القطاع من أجل التعبير عن قلق قطاع السياحة في هذا الصدد.

(ج) حماية المستهلك: رجاء مراجعة الفقرة ١٦ (٥)

(١١) واصلت الأمانة أيضا العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات دولية أخرى، مثل مصارف التنمية الإقليمية، لإعلاء مرتبة السياحة على جدول التنمية العالمي. ولقد بذلت الجهد قبل انعقاد مؤتمر ريو + ٢٠، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث اقترحت المنظمة على الأمم المتحدة تنظيم لقاء رسمي جانبى حول التنمية السياحية المستدامة، بمشاركة وزارة السياحة البرازيلية ولجنة الأمم المتحدة التوجيهية لتنمية السياحة. وستتضمن منظمة السياحة العالمية أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تنظيم لقاء حول الإبتكار الأخضر في السياحة. والأهم من ذلك هو أن المنظمة تعمل على حشد التأييد للإعتراف بدور السياحة في النتائج الرسمية لمؤتمر ريو + ٢٠. وفي هذا الصدد، وبفضل الإسهام النشط من قبل الدول الأعضاء (جمهورية كوريا، الجزائر، الإتحاد الأوروبي، هندوراس، ومجموعة آسيا)، أصبحت السياحة الآن جزءاً من مشروع وثيقة نتائج ريو + ٢٠ (يرجى من الأعضاء دعم هذا الجهد) لبيان الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة حول ريو + ٢٠ وخلف المحيط، وهي مبادرة كبرى في إطار ريو + ٢٠.

(١٢) وكانت منظمة السياحة العالمية أيضا المساهم الرئيسي في فصل تقرير سياحة الاقتصاد الأخضر الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٠١١.

ثالث - تفاصيل برنامج عمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ والفترة ٢٠١٢-٢٠١١

(١٣) تم تنفيذ عدد هام من المبادرات منذ الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي، ومنذ صدور التقرير الذي أعدته الأمانة إلى الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة والذي غطى الفترة الممتدة لغاية حزيران/يونيو ٢٠١١.

(١٤) في الوثيقتين ((CE/93/4(a)) و((CE/93/4(b))) معلومات مفصلة عن الأنشطة التي تم القيام بها. ومن بين هذه الأنشطة، يجدر إبراز الآتي:

- (أ) وقائع: نظمت وقائع عالمية كبيرة، مثل:
 - الحوار رفيع المستوى حول السياحة بمناسبة يوم السياحة العالمي، الرابط بين الثقافات في إطار إحتفالات بيوم السياحة العالمي، ٢٠١١، في أسوان، مصر (أيلول/سبتمبر، ٢٠١١)؛
 - مؤتمر منظمة السياحة العالمية الدولي الأول حول السياحة ووسائل الإعلام، في زغرب، كرواتيا (أيلول/سبتمبر، ٢٠١١)؛
 - المؤتمر الدولي الأول حول الأخلاقيات والسياحة، في مدريد، إسبانيا (أيلول/سبتمبر، ٢٠١١)؛
 - الندوة الدولية الخاصة بإنشاع قطاع السياحة في اليابان والمناطق المتاثرة بالزلزال في سنداي، اليابان (تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١١)؛
 - القمة الوزارية لمنظمة السياحة العالمية وسوق السفر العالمي حول كيف يمكن للسياحة أن تزدهر في زمن انعدام اليقين، في لندن، المملكة المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١)؛
 - منتدى أكسلتور السادس لأقطاب السياحة، في مدريد، إسبانيا (كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢)؛
 - نقاش في محور حول تمكين المرأة في قطاع السياحة – محرك للتنمية، في معرض فيتور للسياحة، مدريد، إسبانيا (كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢)؛
 - الاجتماع الأول لخلية التفكير العالمية الخاصة بمنظمات السياحة الوطنية – إيجاد القيمة من خلال التعاون، مبادرة مشتركة لمنظمة السياحة العالمية ومفوضية السفر الأوروبية، في معرض برلين، ألمانيا (آذار/مارس، ٢٠١٢)؛
 - المؤتمر العالمي السابع لسياحة اللitoral والجبل، في لامانتانا، أندورا (نيسان/أبريل، ٢٠١٢)؛
 - المؤتمر الثاني للسياحة ووسائل الإعلام، في مرسى علم، مصر (نيسان/أبريل، ٢٠١٢)؛
 - المؤتمر الدولي السادس لإدارة المقاصد، مستقبل السياحة المتوسطية، في جربة، تونس (نيسان/أبريل، ٢٠١٢)؛
 - لقاء مشترك حول السياحة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية، في الدوحة، قطر (نيسان/أبريل، ٢٠١٢).

ولقد نظمت عدة ندوات وحلقات تقنية وإقليمية أخرى في هذه الفترة، تعرض قائمة بها في الوثائق ذات الصلة.

(ب) **منشورات:** من بين نتائج برنامج البحث الموسع الذي نفذ خلال الفترة قيد الاستعراض، تجدر الإشارة إلى نشر التقارير الآتية:

- توقعات منظمة السياحة العالمية للمدى البعيد، **السياحة نحو ٢٠٣٠ - لمحة عالمية عامة**، تقرير قدم إلى الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة؛

- **فصل السياحة في تقرير الاقتصاد الأخضر: الاستثمار في فعالية الطاقة والموارد**، تقرير صدر بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- **عدة الإتصالات للسياحة أثناء الأزمات**؛

- **سلسلة تقارير حول السفر الخارج**، تشمل السفر الصيني الخارج إلى أفريقيا، وسوق السفر الإسباني الخارج إلى أفريقيا والشرق الأوسط، والسوق الخارج من الشرق الأوسط مع نظرية ثانية خاصة على صورة أوروبا كمقصد، تقرير صدر بالتعاون مع موضوعية السفر الأوروبية.

وبالإضافة، زادت الأمانة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ توافر صدور بارومتر السياحة العالمية، ليصل إلى ثلاثة اعداد كاملة. وتحديثين مرحللين، ونشرة تمهدية تتبع للأعضاء رصداً أكثر فعالية لاتجاهات السياحة في الأجل القريب.

(ج) **التعاون التقني والمعونة الإنمائية:** بنهائية ٢٠١١، كان ما مجموعه ٣٨ مشروعاً للسياحة المستدامة والقضاء على الفقر قيد التنفيذ في ٢٩ بلداً، وقد بدأت أربعة مشاريع جديدة في ٢٠١٢ (بوليفيا، بوروندي، الأردن، تيمور ليشتي). وبالإضافة، هناك عدة مشاريع جارية للتعاون التقني، بما فيها ثمانية من مشاريع صندوق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، في الإكوادور، مصر، نيكاراغوا، بناما، بيرو، صربيا، وتركيا. وقد أنجزت مشاريع للأهداف الإنمائية للألفية خلال ٢٠١١ في هندوراس والسنغال.

(د) **التعليم وبناء القدرات:** بواسطة مؤسسة تميس التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وهي الزراع التقنية لمنظمة في التعليم، تم تنظيم عدة دورات تدريبية في عدة أقاليم غطت مجالات مثل الإحصاء وحساب السياحة الفرعية، والتسيويق والترويج، والسياحة والتنمية، وتدير المخاطر والأزمات، والتنمية المستدامة.

(ه) **مبادرات ومشاريع خاصة:** تواصل العمل أيضاً على أربع مبادرات ومشاريع خاصة خلال الفترة قيد الاستعراض:

- **حلول الطاقة للفنادق:** بعد ثلاث سنوات من الإختبارات والبحوث، تم رسمياً إطلاق العدة الإلكترونية لحلول الطاقة للفنادق، في آب/أغسطس، ٢٠١١. وقد استحدثت هذه العدة الإلكترونية لمساعدة الفنادق على تقييم استهلاكها من الطاقة، والمساعدة على تدبرها للطاقة، وخفض التكاليف أثناء البناء، للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تماشياً مع سياسات الاتحاد الأوروبي للطاقة. ويتوقع لها أن تنتشر عالمياً (المناقشات جارية لمواومة وأو ترجمة هذه الأداة الإلكترونية إلى لغات وأقاليم أخرى). وهذه العدة الإلكترونية متوافرة، مع موارد أخرى على الإنترنت - مثل "مدرسة الطاقة"، وهي سلسلة من تقارير بحوث للتوصيل إلى فهم أفضل لفعالية الطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتقدمة وموارد الترويج للفنادق، من أجل توعية نزلاء الفنادق بأهمية الاقتصاد بالطاقة - مجاناً لكل المنشآت الفندقية المسجلة في المشروع على العنوان الآتي:

<http://www.hotelenergysolutions.net>

- **شبكة المعارف:** شبكة معارف منظمة السياحة العالمية هي جزء هام من برنامج الأعضاء المنتسين. وهي تضم حالياً ١٢٢ مؤسسة ومنظمة وجامعة قائمة على المعرفة وذات علاقة بالسياحة، من القطاع العام والقطاع الخاص. وتعمل منظمة السياحة العالمية على تعزيز قدرة شبكة المعارف كهيئه بحوث واسعة لمنظمة، من أجل دعم الإبتكار في السياسات والحكومة وغيرها من المجالات في السياحة، وذلك بتنسيق وثيق مع الدول الأعضاء في المنظمة ومجتمع السياحة العالمي. وتشمل بعض الأنشطة المقرونة لسنة ٢٠١٢ إطلاق دار نقاويلية اعتبارية لشبكة معارف المنظمة، ونسخة ٢٠١٢ لجائزة ومكافآت أوليزيس (الربع الرابع من ٢٠١٢).

صك قانوني لحماية السائح/المستهلك: بتفويض من الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة، شكلت الأمانة فريق عمل حول حماية السائح/المستهلك ومنظمات السفر، لوضع مسودة اتفاقية دولية حول حماية الأطراف المذكورة. وسوف تكون هذه الاتفاقية الصك الأول الملزם قانوناً الذي سوف تقرره منظمة السياحة العالمية، مع التركيز على ما لقطاع السياحة من أهمية متكاملة والإعتراف بدوره. وقد اجتمع فريق العمل مرتين في ٢٠١١ لمناقشة مضمون الصك القانوني، ولتحديد نطاقه ومستوى تطبيقه. وتقرر أن تغطي الاتفاقية مسائل تشمل تقديم المساعدة إلى المستهلكين، وكفالة عودتهم إلى أوطانهم، خصوصاً في حالات الظروف القاهرة؛ وتوفير معلومات دقيقة في الموعد المناسب للسياح، تشمل كيفية التعطی مع أوضاع إقلاس منظمي الرحلات؛ ومسائل ذات صلة بالمسكن.

مشروع المديرية العامة للتنمية والتعاون في الاتحاد الأوروبي: طلبت هذه المديرية العامة من منظمة السياحة العالمية المساعدة على وضع دليل للسياحة المستدامة كمحرك للتنمية، والإتجار بالخدمات، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. وسوف يقام المشروع دراسة عن السياحة المستدامة في سبيل التنمية، كصك يتتيح لخدمات الاتحاد الأوروبي وغيره من المؤسسات الإنمائية إدراج مشاريع التنمية السياحية في دورات برامجهم.

و) دعم الدول الأعضاء أثناء الأزمات:

قامت المنظمة، بمشاركة السلطات الوطنية والمحلية اليابانية، بتنظيم ندوة دولية خاصة في اليابان حول إنعاش قطاع السياحة في اليابان وفي المناطق المتاثرة بالزلزال، في سبتمبر (تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١١). وقامت بتشغيل شبكة التصدي للطوارئ السياحية، فعملت عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لرصد الوضع والتواصل بفعالية حول عدم وجود مخاطر تتعلق بالسفر إلى اليابان وحالها؛ وفي تونس، قدمت المنظمة المساعدة التقنية لصياغة خطة إنعاش لقطاع السياحة، شمل تنظيم حلقة عمل مخصصة في تونس (أيار/مايو)، وتنظيم مؤتمر دولي في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، حول مستقبل السياحة المتوسطية؛

وفي مصر، قدمت المنظمة الدعم لوزارة السياحة في مجالات استحداث المنتجات والتواصل، وعقدت المؤتمر الثاني للسياحة في وسائل الإعلام (نيسان/أبريل، ٢٠١٢).

واستكمالاً لهذه الإجراءات، قام الأمين العام بزيارة هذه البلدان الثلاثة معبراً عن أعلى مستوى من الدعم السياسي لانتعاشهما.

رابعاً - المسائل الإدارية والمالية وما اتصل منها بالنظام الأساسي

ألف - شؤون الموظفين

(١٥) في ٢٠١٠، قامت الأمانة بإعادة النظر في هيكلها إذ انتقلت إلى توزيع الوظائف على أساس البرامج، بشكل يتماشى أكثر مع احتياجات المنظمة الجارية والمنبقة. وفي ٢٠١١، في إطار هذه العملية وبالإفاده من خبرة مستشاره خارجية، أعيد النظر بمواصفات الوظائف وأعيد توصيف هذه الوظائف لكي تحقق بشكل أفضل أهداف البرامج المختلفة. ونتيجة لذلك، تم اعتماد خطة للنمو المهني في النصف الثاني من ٢٠١١. واستناداً إلى عوامل مثل تحديث مواصفات الوظائف، والتقييم الإيجابي للأداء، ومعايير موضوعية للتأهل، والتدريب الجاري للموظفين، تفتح خطة النمو المهني آفاقاً جديدة للموظفين الموجودين، من خلال إعطائهم خيارات وحوافز للنمو الوظيفي. ويعتبر هذا الأمر أساسياً، عندما تكون القوة العاملة، كما هي الحال في المنظمة، محدودة جداً في عددها، لكنها مكلفة ب نطاق واسع من الأنشطة والمسؤوليات. وبإضافة، يتطرق لخطة النمو المهني أن تتمثل حافزاً يستقطب مرشحين ذوي كفاءات عالية، لملء الشواغر التي قد يعلن عنها في المستقبل كجزء من خطة المنظمة لمواصلة أعمالها. وسيتم تنفيذ خطة النمو المهني بشكل تدريجي عن طريق عمليات مراجعة سنوية.

باء - قضايا المكاتب

(١٦) كما ذكر في تقارير سابقة لدورات المجلس التنفيذي، مبني المقر الحالي لا يكفي لتلبية احتياجات المنظمة وأعضائها. ولذلك، قامت الأمانة بإعداد تحليل مفصل لاحتياجات مبني المقر، الذي يمكن أن يتحول أيضاً إلى دار للأمم المتحدة في مدريد. وتجرى مناقشة هذا الموضوع مع البلد المضيف، وسنواصل إعلام الأعضاء بالتقدم المحرز.

(١٧) لا تزال إسبانيا عند المستوى ١، وهو أدنى مستوى في إدارة منظومة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وتجري الأمانة اتصالات مستمرة مع مؤسسات البلد المضيف، من أجل تنسيق وتنظيم المسائل التي تطرأ على المنظمة أو على وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في إسبانيا.

(١٨) مهام المنظمة واجتماعاتها في الخارج خاضعة لتصريح إلزامي من إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وفي هذا الصدد، تقوم الأمانة اتصالات منتظمة مع سلطات البلد المضيف، ومع مقر إدارة السلامة والأمن في نيويورك، ومع مكاتب الإدارة نفسها حيث تعقد المنظمة اجتماعاتها، علماً أن المراجعة الأمنية قد أدرجت في صلب التنظيم الروتيني لأنشطة المنظمة.

دال - الشؤون القانونية والعقود

(١٩) بناء على تحليل واف لأنواع الإتفاقيات التي توقعها المنظمة، تم تنفيذ سياسة للإتفاقيات، بما في ذلك وضع نموذج موحد للإتفاقيات. وهذا سوف يساعد المنظمة على إقامة الشراكات وعلى تنظيم الأنشطة المشتركة مع أصحابها، فيما يجري تقليص المخاطر المحتملة ذات الصلة.

(٢٠) ولقد أحرز تقدم ملحوظ في مجال المشتريات والعقود، مع تحضير دوائر للأعمال وتحديد ممارسات موحدة للمشتريات تتماشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة.

(٢١) وتعمل الأمانة أيضاً على تحديد مهام وصلاحيات وظيفة الأخلاقيات، وهي لا تزال تستكشف احتمال القيام بهذه الوظيفة من خلال التعاقد مع إحدى الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة.

هاء - المسائل المالية

(٢٢) أُنجز التنفيذ المالي للميزانية العادلة لسنة ٢٠١١ بمبليغ يقارب ١٢ مليون و٣٠٠ ألف يورو، كما سبق ذكره في التقارير المالية المرحلية التي قدمت طوال السنة. وتلت الأمانة خلال السنة الإيرادات من الإشتراكات المقررة ومن الإشتراكات المتأخرة بمعدلات تقارن بالسنوات السابقة، ما يعكس بوضوح التزام الأعضاء تجاه المنظمة. وجرى التنفيذ المالي بشدید كبير على توحيد الإنفاق، والمزيد من الفعالية، وتأجيل التعاقد مع الموظفين، من أجل تحقيق فورات يمكن أن تمول برنامج عمل طموح. ولقد تمت مراجعة حسابات ٢٠١١ بتقرير إيجابي، كما يرد في الوثيقة ذات الصلة.

(٢٣) الوضع المالي للمنظمة لا يزال سليماً، والإدارة المالية لا تزال تتم بحذر. ولقد بلغت إيرادات الإشتراكات التي تلقيت حتى آذار/مارس، ٢٠١٢، ما مجموعه ٦,٣ مليون يورو (٧,٨ مليون يورو إذا أضيفت إيرادات من مصادر أخرى). وتقارن هذه الإيرادات بالتزامات الميزانية البالغة ١١,١ مليون يورو، صرف منها ٢,٩ مليون. واستناداً إلى هذه الأرقام، هناك إيرادات تقدر بـ ١٢,١ مليون يورو لسنة ٢٠١٢، تضع أساساً صياغة خطة الإنفاق والمخصصات لعام كامل السنة. وتتماشى هذه الأرقام مع الميزانية التي تم إقرارها ومع نتائج السنوات السابقة. وعلى الرغم من خطة الإنفاق هذه، من الأهمية الإشارة إلى زيادة في نسبة التزامات الميزانية إزاء المخصصات التي تم إقرارها. ولئن أمكن لجزء من هذه الزيادة أن يعزى إلى تخطيط مالي أفضل من قبل مدير البرامج، فإن الأمر يعكس أيضاً الواقع أن البرنامج خاضعة لمزيد ومزيد من الضغط، نتيجة النمو الإسمي الصفر لميزانية المنظمة في السنوات الماضية. ولقد أدى ذلك إلى ضرورة اتخاذ قرارات صعبة بشأن تنفيذ البرنامج والتنفيذ المالي. وفي هذا الإطار، المجال صغير – إن وجد – لأي أولويات قد تبرز خلال السنة.

(٢٤) مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يسير على قدم وساق. ويتوقع تنفيذه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٤.

خامساً - خطة المقترحة لتنفيذ الكتاب الأبيض

(٢٥) بموجب القرار [A/RES/602(XIX)]، أيدت الجمعية العامة الكتاب الأبيض، وطلبت إلى "الأمين العام تنفيذ التدابير التي أوصى بها الكتاب الأبيض، وتقييم تقرير عن التقدم المحرز بشأنها إلى الدورات القادمة للمجلس التنفيذي (...)".

(٢٦) الأمين العام يعطي الأهمية القصوى لتنفيذ الكتاب الأبيض، الذي يتضمن التوجيهات الإستراتيجية للمنظمة خلال السنوات القادمة.

(٢٧) وفي الكتاب الأبيض طائفة واسعة من التدابير، يتطلب تنفيذ كل منها توقيت مختلف ومستوى معين من القرارات. كما أن بعض التدابير انعكاسات مالية. لذلك يقدم الأمين العام إلى الدورة الثالثة والتسعين من المجلس التنفيذي مشروع خطة تنفيذ الكتاب الأبيض.

(٢٨) وفي الوثيقة CE/93/8 مشروع الخطة المفصلة لتنفيذ الكتاب الأبيض.